

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رقم التبليغ :	١٧٥
بتاريخ :	٢٠٠٦ / ٢ / ١٣

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى - التشريع

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٦٨١

السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تحية طيبة وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم المقيد بسجلات الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع برقم [٦٣٩] بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢ بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ومديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة القاهرة حول سداد مبلغ ١٧٧٥ جنيهاً قيمة تكاليف ما تم نشره لحساب المديرية المذكورة بالوقائع المصرية .

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - ان الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية قامت بنشر قرارات ملخص النظام الأساسي لبعض الجمعيات الأهلية التابعة لمديرية الشئون الاجتماعية بالقاهرة وبلغت قيمة تكاليف النشر مبلغاً مقداره ١٧٧٥ جنيهاً، فطالبت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية مديرية الشئون الاجتماعية بسداد المبلغ المذكور على سند من ان إيرادات النشر بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية تعد من الموارد الرئيسية للهيئة والتي تعينها على القيام بأعبائها كوحدة اقتصادية، فضلاً عن ان تحمل الهيئة بتكاليف النشر في كل من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية قد يمثل خسارة فعلية محققة لها، بالإضافة إلى انه يمثل إهداراً لحقوق الهيئة وإيراداتها، إلا ان مديرية الشئون الاجتماعية بالقاهرة تمسكت بإعفائها من سداد قيمة تكاليف النشر طبقاً لنص المادة (٦) من قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، لذا فقد طلبتم عرض الموضوع على هيئة الجمعية العمومية .

ونفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في

١ من فبراير سنة ٢٠٠٦م الموافق ٢ من المحرم سنة ١٤٢٧هـ فتمت لها أن المادة رقم (١)



من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٠١ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقرار رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٧٤ - بإعادة تنظيم الجريدة الرسمية تنص على ان " تنشر بالجريدة الرسمية القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ومن السادة نواب رئيس الجمهورية بما يختصون او يفوضون فيه من السيد الرئيس . كما تنشر بالجريدة الرسمية القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء فيما يفوض فيه رئيس الجمهورية " .
والإضافة (٣) من ذات القرار تنص على ان " يكون للجريدة الرسمية ملحق مستقل يسمى الوقائع المصرية . وتنشر بالوقائع المصرية جميع القرارات عدا ما ذكر في المادة الاولى ، وغير ذلك مما تقضى القوانين والقرارات بضرورة نشره " . كما تبين للجمعية ان المادة (٦) من قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ تنص على ان " تلتزم الجهة الإدارية بقيد ملخص النظام الأساسي للجمعية في السجل الخاص المعد لذلك من أجل ستين يوماً من تاريخ قيام ممثل جماعة المؤسسين بتقديم طلب القيد مصحوباً بالمستندات المشار إليها في المادة (٥) من هذا القانون ، فإذا مضت الستون يوماً دون إتمامه اعتبر القيد واقعاً بحكم القانون وعلى الجهة الإدارية اتخاذ إجراءات نشر ملخص النظام الأساسي للجمعية بالوقائع المصرية خلال ستين يوماً من تاريخ ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية ويكون النشر بغير مقابل " .

، ولما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع حرصاً منه على حرية الافراد في تكوين الجمعيات والمؤسسات الاهلية فقد نظم سبل وإجراءات تأسيس تلك الجمعيات في قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية المشار إليه ، فاشترط لثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية ان يكون لها نظام اساسى مكتوب تلتزم الجهة الادارية بقيد ملخصه في السجل المعد لذلك ، وحرصاً من المشرع على اطلاع الكافة على ملخصات النظم الاساسية للجمعيات ، فقد لزم وزارة الشؤون الاجتماعية باتخاذ اجراءات نشر ملخص النظام الاساسى للجمعية بالوقائع المصرية خلال ستين يوماً من تاريخ ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية ، على ان يكون النشر بدون مقابل .



وهو ما يستفاد منه ان المشرع قد انشأ التزاماً قانونياً على عاتق كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية لتلتزم به كلتاها دون أن يكون لأي منهما إرادة في إنشاء هذا الالتزام أو التحلل منه وإنما يكون تنفيذ ذلك الالتزام محض أداء إدارى لواجب قانونى إستوجه المشرع لا خيار فى أدائه من عدمه، وهو نشر ما سلف ذكره بدون مقابل.

ولما كان الثابت، ان الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية قامت بنشر ملخص النظام الاساسى لبعض الجمعيات التابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية بحافظة القاهرة وذلك بناء على طلب تلك المديرية، وقد بلغت قيمة تكاليف النشر مبلغاً مقداره ١٧٧٥ جنيهاً، فإن ما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بطلبه، وما قامت الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية بتنفيذه لا يعد عقداً يترتب التزامات متبادلة فى ذمة طرفيه، اذ لا ارادة لاي منهما فى انشاء ذلك الالتزام او التحلل منه ، بل هو التزام قانونى واقع على كلتا الجهتين مصدره المادة (٦) من قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية والى نصت، صراحة على ان يكون النشر بدون مقابل ، الامر الذى لا يكون معه لطلب الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية إلزام وزارة الشؤون الاجتماعية بتكاليف نشر تلك الانظمة من سند، ويتعين معه رفض ذلك الطلب.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض طلب الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية إلزام مديرية الشؤون الاجتماعية بالقاهرة بأداء مبلغ ١٧٧٥ جنيهاً، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

تحريراً فى / / ٢٠٠٦

جمال السيد

المستشار / جمال السيد دحروج

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



//م